

Distr.: Limited
20 December 2023
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام
تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول)
الدورة السابعة والأربعون
فيينا، 22-26 كانون الثاني/يناير 2024

الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة ببدء المنازعات الاستثمارية الدولية
والتخفيف من حدتها

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

2	أولاً- مقدمة
2	ثانياً- مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة ببدء المنازعات الاستثمارية الدولية والتخفيف من حدتها
2	ألف- مقدمة
3	باء- الاتصال مع المستثمرين
3	1- سهولة الوصول إلى المعلومات
4	2- إشراك المستثمرين في المناقشات السياسية
5	3- آلية تظلمات المستثمرين
6	جيم- التنسيق بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة
6	1- تبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة
7	2- تحديد أو إنشاء هيئة تنسيق
9	دال- التنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى
10	هاء- مسائل ذات صلة
10	1- الموارد المالية والبشرية
11	2- إعفاء المسؤولين الحكوميين من المسؤولية
11	3- السرية
11	واو- المواد المرجعية



أولاً - مقدمة

- 1- نظر الفريق العامل، في دورته التاسعة والثلاثين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بصورة أولية في موضوع درع المنازعات والتخفيف من حدتها استناداً إلى الوثيقة A/CN.9/WG.III/WP.190، وطلب إلى الأمانة أن تواصل العمل على هذا الموضوع (A/CN.9/1044، الفقرة 26).
- 2- وبناء على ذلك، قُدم للفريق العامل، في دورته الخامسة والأربعين في آذار/مارس 2023، مشروع دليل تشريعي بشأن درع منازعات الاستثمار والتخفيف من حدتها (A/CN.9/WG.III/WP.228) بالاشتراك مع مجموعة البنك الدولي، ووثيقة غير رسمية تتضمن تجميعاً لأفضل الممارسات⁽¹⁾. ويعد المناقشة، طلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تتقح مشروع الدليل التشريعي ليصبح وثيقة توجيهية لا تنطوي على إملاء بشأن وسائل درع المنازعات والتخفيف من حدتها، وتشمل أمثلة على الممارسات الفضلى، على أن يكون هدفها الأساسي مساعدة الدول (A/CN.9/1131، الفقرة 52).
- 3- وبناء على ذلك، تتضمن هذه المذكرة مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بدرع المنازعات الاستثمارية الدولية والتخفيف من حدتها. وعلى غرار أوراق العمل الصادرة عن الفريق العامل، أُعدت هذه المذكرة بالرجوع إلى طائفة واسعة من المعلومات المنشورة بشأن هذا الموضوع⁽²⁾.

ثانياً - مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بدرع المنازعات الاستثمارية الدولية والتخفيف من حدتها

ألف - مقدمة

- 4- يحدد مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بدرع المنازعات الاستثمارية الدولية والتخفيف من حدتها ("المبادئ التوجيهية") استراتيجيات وتدابير مختلفة يمكن للدول اعتمادها لتجنب منازعات الاستثمار التي تشمل مستثمرين أجانب ودرئها والتخفيف من حدتها. وتشير "المنازعات الاستثمارية الدولية" إلى مجموعة واسعة من المنازعات بين مستثمر أجنبي ودولة أو أي تقسيم فرعي تابع لدولة أو أي وكالة تابعة لدولة أنشئت بموجب معاهدة تنص على حماية الاستثمارات أو المستثمرين، أو تشريعات تحكم الاستثمارات الأجنبية، أو عقد استثمار (يشار إليها مجتمعة باسم "صكوك الاستثمار").
- 5- ودرع المنازعة هو معالجة تظلم مستثمر أجنبي قبل أن يتحول إلى خلاف ذي طابع قانوني. ويأخذ الخلاف طابعاً قانونياً في العادة عند إعراب المستثمر عن نيته اللجوء إلى التحكيم أو التقاضي. وهنا يبدأ التخفيف من حدة المنازعة، الذي قد ينطوي أيضاً على تسوية ودية، بسبل منها الوساطة. وينتهي التخفيف من حدة المنازعة عندما يلجأ المستثمر رسمياً إلى التحكيم أو التقاضي، مما يؤدي إلى تصعيد المنازعة لتصبح منازعة "قانونية". وفي هذه المرحلة تبدأ عادة إدارة المنازعة. وتركز المبادئ التوجيهية على مرحلة درع المنازعة والتخفيف من حدتها⁽³⁾.
- 6- والغرض من المبادئ التوجيهية هو إرشاد الدول التي ترغب في إنشاء وتنفيذ نظام متنسق وفعال لدرع المنازعات والتخفيف من حدتها. غير أن المبادئ التوجيهية، بوصفها ذات طابع غير إملائي، لا تتضمن

(1) متاح على الرابط [https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral_wg_iii_compilation_on_dispute_prevention_and_summary.pdf/](https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral_wg_iii_compilation_on_dispute_prevention_and_summary.pdf)

(2) انظر الفصل الثاني، القسم واو (المواد المرجعية).

(3) انظر 8 (World Bank, Managing Investor Issues through Retention Mechanisms (2021), p. 8).

توصيات محددة. وقد يؤدي وجود نظام فعال لدرء المنازعات والتخفيف من حدتها إلى استبقاء الاستثمارات الأجنبية، لأنه يُظهر التزام الدولة بإدارة المخاطر والاستقرار والحفاظ على علاقة صحية مع المستثمرين⁽⁴⁾.

7- ويقدم القسم ألف من المبادئ التوجيهية مقدمة ويشرح الغرض منها ونطاقها. ويناقش القسم باء الاستراتيجيات والتدابير المختلفة التي اعتمدها الدول لتحسين الاتصال بالمستثمرين. ويركز القسم جيم على الحاجة إلى التنسيق بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة، بما في ذلك تبادل المعلومات وتحديد أو إنشاء هيئة تنسيق. ويتناول القسم دال التنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى. ويتناول القسم هاء المسائل التي تنشأ فيما يتعلق بدرء المنازعات والتخفيف من حدتها، وأخيراً، يتضمن القسم واو قائمة بالمواد المرجعية، لا سيما تلك التي تعدها المنظمات الدولية.

باء - الاتصال مع المستثمرين

8- الاتصال الفعال مع المستثمرين هو مفتاح درء المنازعات والتخفيف من حدتها. ويجب أن يكون المستثمرون قادرين على الاتصال بالوكالات الحكومية المختصة أو ذات الصلة لمعالجة أي تظلمات تنشأ فيما يتعلق باستثماراتهم. وبصفة عامة، من المهم توخي قناة اتصال فعالة مع المستثمرين طوال دورة حياة استثماراتهم.

9- ويتحقق الاتصال الفعال مع المستثمرين من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، بإشراك المستثمرين في المناقشات السياسية وتشغيل آلية تظلمات المستثمرين. وتقترح الفقرة 22-1 من اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية إنشاء جهة تنسيق واحدة أو أكثر أو آلية مناسبة واحدة أو أكثر للرد على استفسارات المستثمرين والمستثمرين المحتملين، وكذلك مساعدتهم في الحصول على المعلومات ذات الصلة من السلطات المختصة.

1- سهولة الوصول إلى المعلومات

10- يجب أن يتمكن المستثمرون من الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بمسائل سياسة الاستثمار، بما في ذلك القوانين واللوائح ذات الصلة، وهو أمر حيوي لتيسير استثماراتهم وتوسعهم. وخلال مرحلة ما قبل التأسيس، يحتاج المستثمرون معلومات بشأن كيفية إنشاء استثماراتهم والإطار التنظيمي الذي سيحكم استثماراتهم⁽⁵⁾. وهم بحاجة إلى معلومات حول القوانين المنطبقة وإجراءات الامتثال، وكذلك الوكالات الحكومية أو ذات الصلة التي قد يحتاج المستثمرون إلى التفاعل معها طوال دورة حياة استثماراتهم (يشار إليها عموماً باسم "الوكالة أو الوكالات الحكومية المختصة" في المبادئ التوجيهية). وخلال مرحلة ما بعد التأسيس، يحتاج المستثمرون إلى الاطلاع على أي تغييرات في الإطار التنظيمي، فذلك يسمح لهم باتخاذ قرارات بشأن توسيع استثماراتهم أو تنويعها. وفي حالة وجود أي شكوى، يحتاج المستثمرون إلى معلومات عن الوكالة الحكومية المختصة وطرق تقديم هذه الشكاوى.

11- وفي بعض الولايات القضائية، استُخدمت التكنولوجيا لتعزيز الاتصال مع المستثمرين⁽⁶⁾. فعلى سبيل المثال، أنشئت بوابة إلكترونية جامعة لتيسير الاتصال بالمستثمرين. وتتيح هذه البوابات للمستثمرين الوصول

(4) انظر World Bank, Retention and Expansion of Foreign Direct Investment, Political Risk and Policy Responses (2019), pp. 41-43.

(5) على سبيل المثال، أمين مظالم الاستثمارات المباشرة في البرازيل هو نقطة الاتصال الأولى للمستثمرين المحتملين، حيث يمكنهم الاستفسار عن التشريعات والمتطلبات الإجرائية والتنظيمية، على الرابط <https://oid.economia.gov.br/en>.

(6) على سبيل المثال، اليونان (Investor's Support Service)، على الرابط <https://www.enterprisegreece.gov.gr/en/invest-in-greece/investors-ombudsman>؛ اليونان (Investor Ombudsman)، على الرابط <https://www.enterprisegreece.gov.gr/en/invest-in-greece/investors-ombudsman>؛ الأردن (استثمر في الأردن)، على الرابط <https://invest.jo/home-page>؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (Invest in the UK)، على الرابط www.great.gov.uk/international/investment؛ جمهورية كوريا (Invest KOREA)، على الرابط www.investkorea.org/ik-en/index.do?clickArea=enmain00002؛ قطر (استثمر قطر)، على الرابط <https://www.invest.qa/ar>.

إلى المعلومات المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية، والحصول على ردود على الأسئلة الشائعة، والاتصال بالوكالات الحكومية المختصة، وتقديم التظلمات ورصد التقدم المحرز. كما أدمجت روبوتات دردشة مباشرة في البوابة للرد على الأسئلة أو لتوجيهها إلى الوكالة الحكومية المختصة أو المسؤولين الحكوميين المختصين.

12- وتعدد الفقرتان 6 و7 من اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية المقترح نوع المعلومات التي يتعين إتاحتها، وتشجع الفقرة 8 على استخدام بوابة معلومات واحدة لإتاحة تلك المعلومات. ويُقترح أن تدرج في بوابة المعلومات الواحدة تلك معلومات الاتصال بجهات التنسيق أو الآليات المناسبة الأخرى للرد على استفسارات المستثمرين ولمساعدتهم في الحصول على المعلومات ذات الصلة بالتدابير الحكومية.

2- إشراك المستثمرين في المناقشات السياسية

13- قد يتأثر المستثمرون بالتغييرات في الإطار التنظيمي وكذلك باستحداث تدابير محددة، مثل تلك المتعلقة بالشواغل السياسية المستجدة، مثل الشواغل المتعلقة بالصحة العامة وتغير المناخ والتنمية المستدامة. ومن المرجح أن يؤدي التصرف بطريقة استباقية وإشراك المستثمرين في المناقشات السياسية المفضية إلى تغييرات في الإطار التنظيمي أو استحداث تدابير، إلى الحد من تظلمات المستثمرين والتخفيف من المطالبات التي تُرفع في مرحلة لاحقة.

14- وقد اعتمدت بعض الولايات القضائية استراتيجيات وقائية لتجنب تظلمات المستثمرين من خلال اشتراط استبانة المستثمرين الذين قد تكون لديهم شواغل واقتضاء التشاور معهم لمعالجة الشواغل المحتملة. كما قد يؤدي التنفيذ التدريجي للقوانين أو اللوائح الجديدة إلى انقضاء التظلم من خلال تزويد المستثمرين بوقت كاف للتكيف معها.

15- ووضعت ولايات قضائية أخرى إجراءات تشاور للحصول على مدخلات من المستثمرين قبل إجراء تغييرات على القوانين أو اللوائح وقبل استحداث تدابير محددة قد تؤثر على مصالح المستثمرين⁽⁷⁾. ويمكن إزالة التظلمات إذا شارك المستثمرون في مثل هذه المناقشات. ويمكن القيام بذلك من خلال منصة حوار بين القطاعين العام والخاص⁽⁸⁾ أو بالاقتران مع إجراء تقييم للأثر التنظيمي⁽⁹⁾ للقانون المقترح أو اللائحة المقترحة⁽¹⁰⁾.

(7) انظر، على سبيل المثال، قانون أمين المظالم المعني بالأعمال التجارية في جورجيا (2016)، المادة 9 (تحليل تشريعات جورجيا)، على الرابط www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/104528/127562/F-2073887338/ombudsman.pdf واتفاق الشراكة الاستراتيجية والتجارة والتعاون بين المملكة المتحدة ومولودفا (2021)، المادة 340 (الشفافية)، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/6069/download>.

(8) على سبيل المثال، منصة مرثيات القطاع الخاص ومنصة استطلاع اللتين يديرهما المركز الوطني للشفافية في المملكة العربية السعودية، على الرابطين <https://www.ncc.gov.sa/ar/Visuals/Pages/default.aspx> و www.ncc.gov.sa/en/Istitlaa/Pages/default.aspx.

(9) يشير تقييم الأثر التنظيمي إلى نهج نظمي لإجراء تقييم نقدي للأثار الإيجابية والسلبية للوائح المقترحة والقائمة والبدائل غير التنظيمية. وهو يشمل مجموعة من النهج ويشكل عنصرا مهما في النهج القائم على الأدلة في وضع السياسات. انظر مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأفضل الممارسات للسياسة التنظيمية: تقييم الأثر التنظيمي (2020)، على الرابط www.oecd.org/gov/regulatory-policy/regulatory-impact-assessment-7a9638cb-en.htm.

(10) على سبيل المثال، وكالة مراجعة تنظيم الأعمال في جمهورية زامبيا مكلفة بإجراء تقييم للأثر التنظيمي للسياسات المقترحة من حيث تأثيرها على بيئة الأعمال (القانون رقم 3 لتنظيم الأعمال في زامبيا (2014)، الباب 6)، على الرابط www.parliament.gov.zm/sites/default/files/documents/acts/Business%20Regulatory%20Act%20No.%203%20of%202014.pdf.

16- وتُقدِّمُ الفقرة 10-3 من اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية المقترح منح المستثمرين فرصة معقولة للتعليق على القوانين أو اللوائح أو التدابير المقترحة، والنظر في التعليقات الواردة، بالقدر الممكن عملياً وبطريقة تتسق مع النظام القانوني ذي الصلة.

3- آلية تظلمات المستثمرين

17- التوقيت عامل مهم في الحيلولة دون أن يتصعد التظلم ليصبح منازعة. وكلما بُكر في معالجة المشاكل، زاد احتمال التوصل إلى حل. وتوفر آلية التظلم للمستثمرين المتأثرين سلباً عملية للإعراب عن مخاوفهم. وهي تسمح للمستثمرين بتقديم شكاوى، على سبيل المثال، بشأن تصريح رفضته سلطة بلدية أو العواقب السلبية المحتملة للتغييرات المقترحة على لائحة معينة.

18- وفي بعض الولايات القضائية، تنشأ آليات التظلم بموجب قانون أو لائحة⁽¹¹⁾، بينما تنشأ في ولايات قضائية أخرى بصكوك أقل رسمية، مثل الأوامر الإدارية أو الإجراءات الحكومية الداخلية⁽¹²⁾. وفي العادة تحدد الصكوك ذات الصلة المنشئة للآلية نطاق التظلمات التي يمكن معالجتها⁽¹³⁾، وعملية تقديم التظلم، والإجراء الداخلي لمعالجتها، والأطر الزمنية للعملية ككل⁽¹⁴⁾. ويمكن تعديل الأطر الزمنية لكل حالة على حدة، مع مراعاة تعقد المسائل على سبيل المثال. وفي هذه الحالة، ينبغي إطلاع المستثمرين على الإطار الزمني المتوقع وتزويدهم بتحديثات منتظمة.

19- وقد يُلزم المستثمر باستخدام إجراء إداري آخر قبل اللجوء إلى آلية التظلم. وقد يُلزم أيضاً بتقديم معلومات إضافية للمضي في الشكوى. وإذا لم يمثل المستثمر للمتطلبات الإجرائية أو لم يقدم المعلومات اللازمة، فقد تُرفض الشكوى.

20- وعادة ما تتطلب آلية التظلم إبلاغ المستثمر والجهة الحكومية المختصة بالنتيجة لمتابعة وتنفيذ أي قرار أو توصية فيها. وإذا لم يكن المستثمر راضياً عن النتيجة، فقد تكون هناك إمكانية للاستئناف. وإذا تعذرت معالجة التظلم على النحو المناسب، على سبيل المثال، بسبب عدم التعاون بين الوكالات الحكومية أو الحساسية السياسية للمسائل، فقد يحال إلى سلطة سياسية أعلى (على سبيل المثال، لجنة مشتركة بين الوزارات أو مكتب رئيس الوزراء أو الرئيس)⁽¹⁵⁾.

(11) انظر، على سبيل المثال، قواعد معالجة شكاوى شركات الاستثمار الأجنبي في جمهورية الصين الشعبية (2020)، الفصل الرابع (النظام الإداري لمعالجة الشكاوى)، على الرابط <https://fdi.mofcom.gov.cn/EN/complaintsDetial.html?id=21>، ونظام التنسيق والاستجابة فيما يتعلق بالمنازعات الاستثمارية الدولية، القانون رقم 28933 في بيرو (2006)، على الرابط <https://docs.peru.justia.com/federales/leyes/28933-dec-15-2006.pdf>.

(12) انظر مرجع البنك الدولي في الحاشية 3 أعلاه، الصفحة 12.

(13) انظر الباب الخامس من القانون المصري رقم 72 (2017)، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-laws/laws/167/egypt-investment-law>، الذي ينشئ لجنة تظلمات للنظر في الشكاوى المتعلقة بإصدار الموافقات والتصاريح والترخيص.

(14) على سبيل المثال، القرار رقم 146 الذي اعتمده مجلس وزراء بيلاروس (2012)، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measure/383/adopts-a-procedure-for-early-settlement-of-investment-disputes>؛ قواعد معالجة شكاوى شركات الاستثمار الأجنبي في جمهورية الصين الشعبية (2020)، الفصل الثالث (معالجة الشكاوى)، على الرابط <https://fdi.mofcom.gov.cn/EN/complaintsDetial.html?id=21>؛ الاتفاق النموذجي للتعاون وتيسير الاستثمار في البرازيل (2016)، المادة 23 (درة المنازعات)، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/4786/download>.

(15) النظام الإثيوبي مثال على ذلك. فالمسائل التي لا تحلها لجنة الاستثمار الإثيوبية تصعد إلى مجلس الاستثمار الإثيوبي، وهو هيئة مشتركة بين الوزارات. انظر المواد 25-27، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-laws/laws/318/ethiopia-investment-proclamation-no1180-2020>. انظر أيضاً مرجع البنك الدولي في الحاشية 3 أعلاه، الصفحة 16.

21- وقد تساعد آلية الاستجابة النظامية للتظلمات المتعلقة بالاستثمارات التي وضعتها مجموعة البنك الدولي الحكومات التي ترغب في إنشاء آلية للتظلمات. وتقتصر الآلية بنية تحتية مؤسسية دنيا تمكّن الحكومات من استبانة التظلمات وتتبعها وإدارتها في أقرب وقت ممكن⁽¹⁶⁾. ويستتبع ذلك تمكين وكالة حكومية وإنشاء آلية بين الحكومات لمعالجة التظلمات بصورة منهجية. وتكون الوكالة الحكومية مسؤولة عن توجيه انتباه الهيئات الحكومية الرفيعة المستوى إلى التظلمات لمعالجة المسائل قبل أن تتصعد أكثر⁽¹⁷⁾. كما تقتصر الآلية وضع آلية إنذار مبكر لفائدة الهيئة الحكومية لكي تعلم بالتظلمات بمجرد نشوئها وأداة تتبع لمراقبة ما إذا كان التظلم قد حُل ومقدار الاستثمار الذي استُقبلي ووسع نتيجة لذلك. وتقتصر أيضا أساليب لحل المشكلات، وفي حالة تعذر التوصل إلى حل على المستوى الفني، آلية لإيصال المسائل إلى مستويات سياسية أعلى⁽¹⁸⁾.

22- وتنص الفقرة 22-3 من اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية المقترح على أن جهة التنسيق أو الآلية المناسبة يمكن أن تساعد أيضا في حل مشاكل المستثمرين أو المستثمرين المحتملين والتوصية بتدابير لتحسين بيئة الاستثمار.

جيم- التنسيق بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة

23- التنسيق الفعال بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة أمر أساسي لدرء المنازعات والتخفيف من حدتها. وتبعا للهيكل الحكومي ونوع الاستثمار الواقع على المحك، قد يلزم إشراك عدد من الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة (بما في ذلك الوكالات على المستوى دون الوطني، مثل المقاطعات والولايات والبلديات) في التنسيق، بما في ذلك تلك التي تتفاوض على صكوك الاستثمار وتبرمها (انظر الفقرة 4 أعلاه)، وتلك التي قد يكون لتدابيرها تأثير على المستثمرين، وتلك التي تضطلع بدور في درء المنازعات والتخفيف من حدتها.

24- فعلى سبيل المثال، قد يحتاج المستثمر إلى تقديم طلب لاستصدار تصريح من سلطة بلدية لتسيير عملياته. وإذا رفضت السلطة البلدية الطلب رغم تأكيدات الحكومة المركزية، فقد يؤدي ذلك إلى تظلم. وفي هذه الحالة، يجب إشراك السلطة البلدية في التنسيق لأنها قد تكون أول جهة يتصل بها المستثمر وأول جهة تعلم باحتمال وجود منازعة. وإذا كان التظلم يتعلق بصك استثماري، تعين إشراك الوكالة المسؤولة عن التفاوض بشأن الصك في التنسيق لأن معرفة تلك الوكالة بالصك والالتزامات القانونية الواردة فيه أساسية في تقييم المشكلة واستبانة الحلول المحتملة. ويصح ذلك تحديدا فيما يخص عقود الاستثمار لأن سياق المفاوضات بشأن تلك العقود قد يكون حاسم الأهمية في العثور على حل.

25- وفيما يلي خطوط عريضة تهدف إلى ضمان التنسيق الفعال بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة، وذلك أساسا عن طريق تبادل المعلومات وتحديد أو إنشاء هيئة تنسيق.

1- تبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة

26- تبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة جانب رئيسي من جوانب درء المنازعات والتخفيف من حدتها. فهو لا يكفل إطلاع الوكالات ذات الصلة على الظروف والمسائل الأساسية فحسب، بل يكفل أيضا الاتساق والتماسك على مختلف مستويات وضع السياسات الاستثمارية⁽¹⁹⁾.

(16) انظر مرجع البنك الدولي في الحاشية 4 أعلاه، الصفحات 39-45.

(17) المرجع نفسه، الصفحة 43.

(18) انظر مرجع البنك الدولي في الحاشية 3 أعلاه، الصفحة 12.

(19) انظر المبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية والأونكتاد، المبدأ 1، على الرابط [Error! Hyperlink](#).

.reference not valid.

27- وينبغي أن تتقاسم الوكالات المعلومات المتعلقة بمعاهدات الاستثمار النموذجية وعقود الاستثمار الموحدة والبنود النموذجية لتسوية المنازعات لضمان اتباع نهج متسقة فيما يتعلق بصكوك الاستثمار، بما في ذلك الضمانات الموضوعية الواردة فيها⁽²⁰⁾. وهذا يمكن أن يقلل من احتمال نشوب منازعات لأن عدم اتساق صكوك الاستثمار قد يكون سببا للتظلم.

28- ويمكن أن يكفل تقاسم المعلومات أيضا الاتساق في التدابير التي تتخذها الوكالات وكذلك في معالجة التظلمات. وبالنظر إلى أن دورة حياة الاستثمارات طويلة إلى حد ما، فإن أي تعارض في تدابير أو سلوك الوكالات الحكومية أو الوكالات ذات الصلة قد يشكل خطرا سياسيا على المستثمرين. ولمعالجة هذه المشكلة، أنشئ نظام لإدارة المعارف في بعض الولايات القضائية لضمان نقل معارف الموظفين العموميين الذين يتعاملون مع المستثمرين والحفاظ عليها ولتتبع حلول التظلمات السابقة. وفي إطار آلية الاستجابة النظامية للتظلمات المتعلقة بالاستثمارات، يوفر تقاسم المعلومات وسيلة لإبلاغ الوكالات النظرية على النحو الواجب بالمسائل المتصلة بالاستثمار ولتعزيز التفاعل بين الموظفين الذين قد يلتمس تعاونهم لاحقا في سياق معالجة التظلمات⁽²¹⁾.

29- وهناك وسائل مختلفة لتقاسم المعلومات بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة، منها المنصات الإلكترونية والكتيبات وفعاليات بناء القدرات، التي تتيح للمسؤولين العموميين ذوي الصلة بالاستثمارات الأجنبية تبادل المعلومات حول السياسات والتطورات والمنازعات الحالية المتعلقة بالاستثمار⁽²²⁾. وتتيح هذه الوسائل للموظفين العموميين معرفة العواقب المحتملة لقراراتهم، وفهم الإطار الأساسي للاستثمار، وبناء القدرة على تحسين إدارة الاستفسارات والتظلمات المتعلقة بالاستثمار.

2- تحديد أو إنشاء هيئة تنسيق

30- من المهم تحديد أو إنشاء هيئة مكلفة بالتنسيق بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة من أجل درء المنازعات والتخفيف من حدتها. وهيئة التنسيق، التي يشار إليها باسم الوكالة الرائدة، هي أيضا عنصر أساسي في آلية الاستجابة النظامية للتظلمات المتعلقة بالاستثمارات⁽²³⁾.

31- وقد اتبعت الولايات القضائية عموما النهج الثلاثة التالية في تحديد أو إنشاء هيئات التنسيق. ويتمثل أحد النهج في إنشاء وكالة مستقلة جديدة مسؤولة عن التنسيق أو إنشائها داخل وزارة أو وكالة حكومية (على سبيل المثال، داخل وكالة تشجيع الاستثمار)⁽²⁴⁾. وفي إطار هذا النهج، يمكن أن تكون هيئة التنسيق

(20) انظر المادة 7 (1) من مؤتمر ميثاق الطاقة: الصك النموذجي لإدارة منازعات الاستثمار (على الرابط

https://www.energychartertreaty.org/fileadmin/DocumentsMedia/Model_Instrument/Model_Instrument.pdf، التي تنص على أنه ينبغي صياغة بنود نموذجية لتسوية منازعات الاستثمار وإدراجها في المفاوضات المتعلقة باتفاقات وعقود الاستثمار المقبلة بهدف تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتوحيد. وتحدد بيرو معايير لصياغة بنود تسوية المنازعات (القانون رقم 28933، المادة 13، على الرابط <https://docs.peru.justia.com/federales/leyes/28933-dec-15-2006.pdf>)؛ وفي الجمهورية الدومينيكية، تتمتع الوكالة الرائدة بصلاحيات اقتراح ومراجعة بنود أو أحكام تسوية المنازعات التي يتعين إدراجها في صكوك الاستثمار المرتقبة (المرسوم رقم 303-2015، المادة 4، على الرابط <https://studylib.es/doc/5157825/decreto-sistema-de-preveni%C3%B3n-de-controversias-no.-303-15>).

(21) انظر مرجع البنك الدولي في الحاشية 4 أعلاه، الصفحة 66.

(22) تبرز تجربتا تايلند وكوريا فائدة الكتيبات في استكمال المحاضرات والدورات التدريبية (انظر الوثيقة A/CN.9/WG.III/WP.147، الفقرتان 24 و 25 والوثيقة A/CN.9/WG.III/WP.179، الصفحة 6).

(23) انظر مرجع البنك الدولي في الحاشية 3 أعلاه، الصفحة 11.

(24) في حالة إثيوبيا، تعد آلية إدارة تظلمات المستثمرين جزءا من لجنة الاستثمار الإثيوبية، على الرابط <https://iaip.gov.et/eic/>. وفي رواندا، هذه الوكالة جزء من قسم إعادة الاستثمار والرعاية اللاحقة للمستثمرين داخل مجلس التنمية الرواندي، على الرابط <https://rdb.rw/>. انظر مرجع البنك الدولي في الحاشية 3 أعلاه.

أيضا قناة اتصال مع المستثمرين. وهناك نهج آخر يتمثل في توزيع وظائف درء المنازعات والتخفيف من حدتها على عدد من الوكالات بحيث يعيّن لكل وكالة دور مختلف لمعالجة تطلّبات معينة وتُمنح التفويض اللازم لذلك. وفي هذا الهيكل، من الحكمة تعيين الوكالة المسؤولة عن الاتصال بالمستثمرين والتعاون داخل الحكومة. وهناك نهج مختلط يتمثل في إنشاء لجنة أو مفوضية تتألف من الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة، بما في ذلك الوزارات والكيانات المتخصصة، على أن تؤدي إحدى الوكالات وظيفة الأمانة.

32- وكما ذكر، تقاسم المعلومات هو إحدى الوظائف التي يتعين أن تضطلع بها هيئة التنسيق. وهو يبسر الاتصال والتعاون بين الوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة. وقد تكون هيئة التنسيق أيضا جهة إيداع مركزية لسكوك الاستثمار وقرارات المحاكم أو التحكم ذات الصلة التي تقسر هذه السكوك. وتتيح هذه الوظيفة لهيئة التنسيق أن تقدم تحليلا لما يلي، على سبيل المثال: '1' القطاعات الاقتصادية التي يرجح أن تثور فيها منازعات أكثر من غيرها؛ '2' التطلّبات أو المنازعات المتكررة؛ '3' الالتزامات القانونية الرئيسية الواردة في سكوك الاستثمار؛ '4' الثغرات في التشريعات الداخلية التي تؤثر على الامتثال للالتزامات القانونية الواردة في معاهدات الاستثمار⁽²⁵⁾.

33- ويمكن أيضا تكليف هيئة التنسيق بإسداء المشورة للوكالات الحكومية والوكالات ذات الصلة بشأن كيفية معالجة تطلّبات المستثمرين. ويكفل ذلك تزويد الوكالات التي تواجه تطلّبات من المستثمرين بقناة اتصال مستمرة مع هيئة التنسيق، التي قد تقترح أساليب مختلفة لحل المشاكل. فعلى سبيل المثال، يمكن لسلطة بلدية تواجه تظلمًا لأول مرة أن تعتمد على هيئة التنسيق للتوصية بطرق لمعالجة التظلم.

34- وقد يؤذن لهيئة التنسيق، من أجل أداء مهامها، بجمع المعلومات من الوكالات الحكومية المختصة (وكذلك من المستثمرين)⁽²⁶⁾، وطلب التعاون من الوكالات ذات الصلة، بما في ذلك المسؤولين العاملون فيها، وإصدار التوصيات ورصد تنفيذها. ومن المستصوب تحديد صلاحيات هيئة التنسيق بوضوح، سواء كانت مقصورة على أنواع معينة من المستثمرين، أو قطاعات أو صناعات معينة، أو أنواع معينة من المسائل (المخاطر السياسية/المخاطر التشغيلية، التطلّبات/المنازعات). ويُقترح في إطار آلية الاستجابة النظامية للتطلّبات المتعلقة بالاستثمارات أن تجمع الوكالة الرائدة البيانات، وتستبين الأنماط المتعلقة بمصادر المخاطر السياسية والتشغيلية التي تؤثر على الاستثمار، وتحدد حجم الاستثمارات المحتفظ بها أو الموسعة أو المفقودة نتيجة معالجة هذه المخاطر⁽²⁷⁾.

35- وكما ذكر، قد يختلف الهيكل التشغيلي لهيئة التنسيق من ولاية قضائية لأخرى (انظر الفقرة 31 أعلاه). ومع ذلك، من المهم أن يبيّن بوضوح في الصك المنشئ لهيئة التنسيق مركزها القانوني وموقعها في التسلسل الهرمي الحكومي وهيكل ملاك موظفيها وميزانيتها وآلية الإبلاغ فيها، من بين أمور أخرى⁽²⁸⁾. وفي بعض الولايات

(25) على سبيل المثال، أنشأت الجمهورية الدومينيكية المديرية الوطنية المعنية بالتجارة الدولية (DICOEX) لتكون الوكالة الرائدة، وهي تراقب شكاوى المستثمرين وتحلل المنازعات لفهم الكيانات الحكومية الأكثر تورطًا، على الرابط

<https://www.iisd.org/system/files/2021-10/investment-dispute-prevention-management-agencies-policy-discussion.pdf>

وأنشأت كولومبيا لجنة مسؤولة عن استبانة الصعوبات في عملية الاستثمار، ورصد مختلف العوامل التي تؤثر على مناخ الاستثمار، وترتيب فرص التحسين حسب الأولوية وتحليلها، على الرابط

<https://www.iisd.org/system/files/2021-10/investment-dispute-prevention-management-agencies-policy-discussion.pdf>

(26) انظر المادة 6 (1) من اللائحة التنفيذية بشأن مجلس أمين المظالم التجارية في أوكرانيا (2014)، التي تنص على أن لمجلس أمين المظالم التجارية الحق في طلب وتلقي المعلومات والوثائق وغيرها من البيانات اللازمة لمعالجة الشكاوى من سلطات الدولة وغيرها، على الرابط https://boi.org.ua/wp-content/uploads/2023/08/boi_cm_u_regulation_eng_.pdf

(27) انظر مرجع البنك الدولي في الحاشية 3 أعلاه، الصفحة 9.

(28) انظر المادة 4 من لوائح درء ومعالجة المنازعات الدولية في ميدان التجارة والاستثمار في جمهورية كوستاريكا، التي تقدم مخططًا واضحًا عن تكوين هيئة التنسيق، على الرابط www.pgrweb.go.cr/scij/Busqueda/Normativa/Normas/nrm_texto_completo.aspx?param1=NRTC&nValor1=1&nValor2=66133&nValor3=77622&strTipM=TC/

القضائية، تبيّن أن منح كيان مستقل دوراً إشرافياً على الإدارة، بدلاً من التعاون معها ومن داخلها، قد أدى إلى زيادة الصدام وحد من فعالية ذلك الكيان في مواجهة المخاطر التنظيمية الناجمة عن سلوك الحكومة⁽²⁹⁾.

36- وقد يثير منح هيئة التنسيق صلاحيات وسلطات مركزية شواغل بشأن تضارب المصالح وانعدام المساءلة. ويمكن إنشاء آلية إبلاغ لمعالجة هذه الشواغل وضمان شفافية أنشطة تلك الهيئة⁽³⁰⁾. ويمكن أن تساعد هذه الآلية أيضاً في تجنب الانطباع بأن هيئة التنسيق منحازة للوكالات الحكومية. وقد يساعد إنشاء هيئة التنسيق بوصفها لجنة أو مفوضية مشتركة بين الوكالات تتألف من موظفين من مختلف الوكالات أيضاً على توزيع الصلاحيات والسلطات.

37- وفي بعض الولايات القضائية، قد تعمل هيئة التنسيق، بالإضافة إلى تيسير التنسيق بين الحكومة والوكالات ذات الصلة، جهةً تنسيقاً للاتصال بالمستثمرين وتقديم المساعدة اللازمة، بسبل منها آلية تظلمات المستثمرين (انظر القسم بـ أعلاه) والتعاون مع الحكومات الأخرى (انظر القسم دال أدناه)⁽³¹⁾.

دال - التنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى

38- يمكن أن يساعد إقامة تنسيق بين الحكومات ومؤسساته مع سلطات الدول الأخرى في كفالة فعالية التعاون والمساعدة المتبادلة في درء المنازعات أو التخفيف من حدتها. ومن طرق تحقيق هذا التنسيق إنشاء لجنة أو مفوضية مشتركة معنية بمعاهدات الاستثمار لتعزيز التبادل المنتظم للمعلومات من أجل تحسين بيئة الاستثمار⁽³²⁾. ويمكن لهذه اللجنة أن تؤدي دوراً حاسماً في منع تصعد التظلمات لتصبح منازعات. وبموجب الفقرة 26-1 من اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية المقترح، يجوز تكليف جهات الاتصال أو آليات الاتصال بالمستثمرين الأخرى بمهمة الرد على الأسئلة الواردة من الحكومات الأخرى. وتشير الفقرة 26-2 من الاتفاق المقترح إلى مجالات التعاون بين الحكومات، وهي تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات، وتبادل المعلومات

(29) انظر مرجع البنك الدولي في الحاشية 4 أعلاه، الصفحة 62.

(30) انظر المواد 24-28 من قواعد معالجة الشكاوى في جمهورية الصين الشعبية التي تتوخى عدة آليات للإبلاغ بين الوكالات المحلية والوكالات الأعلى مستوى، (على الرابط <https://fdi.mofcom.gov.cn/EN/complaintsDetail.html?id=21>)؛ وانظر المادة f.14.4 من معاهدة التعاون وتيسير الاستثمار المبرمة بين جمهورية البرازيل الاتحادية وجمهورية الهند (على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/5912/download>)، التي تنص على أنه يتعين على جهة الاتصال الوطنية/أمين المظالم الوطني تقديم تقرير عن أنشطتها وإجراءاتها إلى اللجنة المشتركة، المؤلفة من ممثلين حكوميين لكلا الطرفين.

(31) انظر الاتفاق النموذجي للتعاون وتيسير الاستثمار في البرازيل (2016)، المادة 17 (اللجنة المشتركة لإدارة الاتفاق)؛ وانظر أيضاً لائحة تنسيق حل منازعات الاستثمار الدولية في فيتنام (كانون الثاني/يناير 2014)، على الرابط <https://vanbanphapluat.co/decision-no-04-2014-qd-ttg-on-coordination-in-resolution-of-international-investment-disputes>.

(32) انظر الاتفاق بين اليابان وجورجيا لتحرير وتشجيع وحماية الاستثمار (2021)، المادة 25، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/bilateral-investment-treaties/4962/georgia--japan-bit-2021>؛ اتفاق التجارة الحرة بين المملكة المتحدة وجمهورية تركيا (2020)، المادة 10-1، على الرابط https://assets.publishing.service.gov.uk/media/60350bd28fa8f543272b402e/CS_Turkey_1.2021_UK_Turkey_Free_Trade_Agreement.pdf؛ معاهدة الاستثمار الثنائية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة (2020)، المادة 27، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/6084/download>؛ اتفاق بشأن التجارة في الخدمات والاستثمار بين أرمينيا وسنغافورة (2019)، المادة 6-1، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/5886/download>؛ اتفاق المحيط الهادئ بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية المعزز، الفصل 12، على الرابط <https://www.dfat.gov.au/trade/agreements/in-force/pacer/documents>.

بشأن المستثمرين المحليين، وتعزيز برامج التيسير بغية زيادة الاستثمار من أجل التنمية، بما في ذلك الاستثمار في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز استثمارات تلك المنشآت.

39- واللجان المشتركة، التي تعمل بين الدول، مسؤولة عن رصد تنفيذ معاهدات الاستثمار، وتبادل المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وتيسير المشاورات مع المستثمرين، ودرء المنازعات، وتعزيز تسويتها وديا⁽³³⁾. ويمكن أن تعتمد اللجان المشتركة أيضا تفسيرا للأحكام الواردة في معاهدات الاستثمار، قد يكون ملزما للهيئات المنشأة بموجب المعاهدة لتيسير اتباع نهج منسق إزاء معايير حماية الاستثمار⁽³⁴⁾. وتهيئ اللجان المشتركة المجال أمام تطبيق معاهدة الاستثمار بفعالية عن طريق تيسير تبادل أفضل الممارسات من أجل التكيف مع الشواغل السياسية المتغيرة من خلال الاستعراضات الدورية⁽³⁵⁾. وللاضطلاع بهذه المهام، يمكن أن تنشئ اللجان المشتركة أيضا لجانا فرعية أو أفرقة عاملة وأن تدعو القطاع الخاص إلى المشاركة في تلك الاجتماعات⁽³⁶⁾.

هاء - مسائل ذات صلة

1- الموارد المالية والبشرية

40- عند تصميم وتنفيذ نظام لدرء المنازعات والتخفيف من حدتها، قد يلزم وضع ترتيبات خاصة لتأمين الحصول الفوري على التمويل والموارد. فمن المرجح أن يرتب إنشاء وتشغيل هيئة تنسيق تكاليف مالية وموارد بشرية. وقد ينتج عن التسوية إلى استحقاق المستثمر مبلغ تعويض. وفي العادة، تُتكدب هذه التكاليف على أساس مخصص، وهي لا تتبع بالضرورة دورات الميزانيات الحكومية. وقد تنتهج طرق تخصيص الموارد، على سبيل المثال، لهيئة التنسيق، إذا أنشئت، أو للوكالة الحكومية أو الوكالة ذات الصلة المسؤولة عن التظلم أو المنازعة.

(33) على سبيل المثال، قد تكون اللجنة المشتركة مسؤولة عن التشاور مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، عند الاقتضاء، بشأن آرائهما في مسائل محددة تتصل بعمل اللجنة المشتركة. انظر الاتفاق النموذجي للتعاون وتيسير الاستثمار في البرازيل (2016)، المادة 17

(4)، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/4786/download>

المشاكل وتذليل العقبات وتسوية المنازعات قبل تقديمها للتحكيم. انظر معاهدة الاستثمار الثنائية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة (2020)، المادة 27.3 (g)، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/6084/download>

(34) انظر على سبيل المثال اتفاق التجارة الحرة بين المملكة المتحدة وجمهورية تركيا (2020)، المادة 10-1 (4)، التي تنص على أنه يجوز للجان المشتركة اعتماد تفسيرات لأحكام الاتفاقات، على الرابط

https://assets.publishing.service.gov.uk/media/60350bd28fa8f543272b402e/CS_Turkey_1.2021_UK_Turkey_Free_Trade_Agreement.pdf

(35) انظر الاتفاق بين اليابان وجورجيا لتحرير وتشجيع وحماية الاستثمار (2021)، المادة 25، على الرابط

<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/bilateral-investment-treaties/4962/georgia---japan-bit-2021>؛

الاتفاق الشامل بين الصين والاتحاد الأوروبي بشأن الاستثمار (2021)، القسم السادس- الأحكام المؤسسية والختامية، القسم الفرعي 1- الأحكام المؤسسية؛ اتفاق التجارة الحرة بين تركيا والمملكة المتحدة (2020)، الفصل 10- الأحكام الإدارية والمؤسسية، على الرابط www.gov.uk/government/publications/ukturkey-free-trade-agreement-cs-turkey-no12021؛

معاهدة الاستثمار الثنائية بين البرازيل والهند (2020)، المادتان 13 و18، على الرابط

<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/bilateral-investment-treaties/4910/brazil---india-bit-2020>؛

معاهدة الاستثمار الثنائية بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة (2020)، المادة 27، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/bilateral-investment-treaties/4964/israel---united-arab-emirates-bit-2020>؛

اتفاق بشأن التجارة في الخدمات والاستثمار بين

أرمينيا وسنغافورة (2019)، الفصل 6- الأحكام المؤسسية والعامّة والختامية، على الرابط

<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaties/treaties-with-investment-provisions/4906/armenia---singapore-agreement-on-trade-in-services-and-investment-2019>

(36) انظر الاتفاق النموذجي للتعاون وتيسير الاستثمار في البرازيل (2016)، المادتان 17 (5) و17 (6).

2- إعفاء المسؤولين الحكوميين من المسؤولية

41- يمكن أن يؤدي المسؤولون الحكوميون دوراً رئيسياً في درء المنازعات والتخفيف من حدتها. إلا أن الخوف من تحميلهم المسؤولية عن أفعالهم (كأن يُتهموا بالفساد) قد يعوق مشاركتهم الكاملة. وقد يمتنعون عن اتخاذ القرارات اللازمة ومحاولة درء المنازعات.

42- وفي بعض الولايات القضائية، لا يساءل الحكوميون عن أي فعل أو إغفال فيما يتعلق بدرء المنازعات والتخفيف من حدتها، إلا في حالة سوء السلوك المتعمد أو الإهمال الجسيم. ويكفل توفير هذه الحماية تعاونهم ومشاركتهم الكاملة في درء المنازعات والتخفيف من حدتها.

3- السرية

43- لكي تتجح معالجة التظلمات، قد يتعين طمأنة الأطراف المعنية (المستثمرون والوكالات المختصة على حد سواء) إلى أن المعلومات المتبادلة أثناء العملية لن يُكشف عنها، ما لم يُتفق على خلاف ذلك. ولذلك، من الضروري إيجاد توازن بين المعلومات التي يمكن إتاحتها للجمهور (بما في ذلك داخل الوكالات الحكومية) والمعلومات التي يجب الحفاظ على سريتها.

واو- المواد المرجعية

المنتدى الأكاديمي بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

ورقة مفاهيمية بشأن درء النزاعات بين المستثمرين والدول والتخفيف من حدتها وإدارتها (2021)، على الرابط www.jus.uio.no/pluricourts/english/projects/leginvest/academic-forum/papers/preventing-mitigating-and-managing-investor-state-disputes..pdf

منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

دليل بشأن الالتزامات في معاهدات الاستثمار الدولية (2021)، على الرابط www.apec.org/publications/2020/09/handbook-on-obligations-in-international-investment-treaties

مركز القانون الدولي، جامعة سنغافورة الوطنية

تقرير يتضمن دراسة استقصائية حول العقبات التي تعترض تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ورقة العمل 01/18 الصادرة عن مركز القانون الدولي في جامعة سنغافورة الوطنية (2018)، على الرابط <https://cil.nus.edu.sg/wp-content/uploads/2018/09/NUS-CIL-Working-Paper-1801-Report-Survey-on-Obstacles-to-Settlement-of-Investor-State-Disputes.pdf>

مؤتمر ميثاق الطاقة

صك نمونجي بشأن إدارة منازعات الاستثمار مصحوب بمفكرة تفسيرية (2018)، على الرابط www.energychartertreaty.org/fileadmin/DocumentsMedia/Model_Instrument/Model_Instrument.pdf

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

تقرير صادر عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة بشأن الوكالات المعنية ببدء وإدارة منازعات الاستثمار يعرض مناقشة سياساتية أكثر استنارة (2022)، على الرابط www.iisd.org/system/files/2021-10/investment-dispute-prevention-management-agencies-policy-discussion.pdf

المركز الوطني للكفاءة في البحوث – تنظيم التجارة

ورقة عمل (46/2011) تدعو إلى الأخذ بنهج جديد لمعالجة المنازعات بين المستثمرين والدول من خلال وضع إطار مفاهيمي لدرء المنازعات (2011)، على الرابط www.wti.org/media/filer_public/9a/ff/9aff3b9e-50e9-4aa6-af06-49edf2b2c904/wp_2011_46_echandi.pdf

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تقرير بشأن إدارة منازعات الاستثمار ودرئها (2018)، على الرابط www.oecd.org/mena/competitiveness/REPORT-Regional-seminar-investment-disputes-Cairo-062018.pdf
تقييم إدارة منازعات الاستثمار ودرئها في منطقة البحر الأبيض المتوسط (2018)، على الرابط www.oecd.org/mena/competitiveness/BN-Stocktaking-of-Investment-Dispute-Cairo-062018.pdf

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير من سلسلة الأونكتاد لسياسات الاستثمار الدولية من أجل التنمية يتناول الوقاية وبدائل التحكيم فيما يتعلق بالمنازعات بين المستثمرين والدول (2010)، على الرابط https://unctad.org/en/Docs/diaeia200911_en.pdf
التقرير الثاني من سلسلة الأونكتاد لسياسات الاستثمار الدولية من أجل التنمية يتناول وقائع الندوة المشتركة حول الاستثمار الدولي والحلول البديلة للمنازعات (2011)، على الرابط https://unctad.org/en/Docs/webdiaeia20108_en.pdf

تقرير من سلسلة الخدمات الاستشارية للاستثمار يتناول دروسا مستفادة من بيرو بشأن أفضل الممارسات في مجال الاستثمار من أجل التنمية – كيفية درء وإدارة المنازعات بين المستثمرين والدول، السلسلة باء، العدد 10 (2011)، على الرابط https://unctad.org/en/Docs/webdiaepcb2011d9_en.pdf

الإطار السياساتي للاستثمار من أجل التنمية المستدامة (2015)، على الرابط [Error! Hyperlink reference not valid.](#)

المبادئ التوجيهية لسياسات الاستثمار الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية والأونكتاد (2023)، على الرابط <https://investmentpolicy.unctad.org/publications/1276/islamic-development-bank---unctad-guiding-principles-for-investment-policies>

مجموعة البنك الدولي

استبقاء الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيعه والمخاطر السياسية والاستجابات السياسية (2019)، على الرابط <http://documents.worldbank.org/curated/en/387801576142339003/pdf/Political-Risk-and-Policy-Responses.pdf>

تقرير التنافسية الاستثمارية العالمية 2019/2022 وموضوعه إعادة بناء ثقة المستثمرين في أوقات عدم اليقين (2020)، على الرابط -www.worldbank.org/en/topic/competitiveness/publication/global-investment-competitiveness-report-2019-2020

إدارة المسائل التي تواجه المستثمرين من خلال آليات الاستبقاء (2021)، على الرابط <https://documents1.worldbank.org/curated/en/978811614610086665/pdf/Managing-Investor-Grievances-Through-Retention-Mechanisms.pdf>

منظمة التجارة العالمية

نتائج اختتام المفاوضات حول نص اتفاق تيسير الاستثمار من أجل التنمية (6 تموز/يوليه 2023) صحيفة وقائع بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية في منظمة التجارة العالمية (2023)، على الرابط www.wto.org/english/tratop_e/invfac_public_e/factsheet_ifd.pdf